
اسم المقال: طلب إبطال حكم التحكيم وأثره على تنفيذ ذلك الحكم دراسة تحليلية في ظل القانونين الإماراتي والأونسيترال للتحكيم
اسم الكاتب: بكر عبد الفتاح فهد السرحان
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8540>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 10:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 19، العدد 4
جمادي الثاني 1444 هـ / ديسمبر 2022 م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

طلب إبطال حكم التحكيم وأثره على تنفيذ ذلك الحكم: دراسة تحليلية في ظل القانونين الإماراتي والأونسيترال للتحكيم

بكر عبد الفتاح فهد السرحان⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2021-01-20

تاريخ الاستلام: 2020-22-21

ملخص البحث:

تعاملت الدراسة مع موضوع مهم من موضوعات التحكيم، والذي يشكل طريقاً كثيراً للولوج في سبيل فض وحسم النزاعات بدلاً عن اللجوء إلى القضاء، وهو موضوع مدى تأثير قيام الأطراف بتقديم طلب لإبطال الحكم التحكيمي الصادر عن هيئة التحكيم على تنفيذ ذلك الحكم، وذلك في ظل القواعد التي قررها القانون الإماراتي الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 للتحكيم وأيضاً في ظل القواعد التي أوردتها قانون الأونسيترال الأنموذجي للتحكيم، والذي؛ أي: القانون الأخير، يشكل الأساس الذي أسست منه وأخذت منه قواعد القانون الإماراتي للتحكيم، وذلك من خلال بيان وتحليل موقف كل من هذين القانونين من هذا الموضوع. وقد وجدت الدراسة بأن المشرع الإماراتي قد قام بمعالجة هذا الموضوع من خلال قواعد تضمنت في ثناياها لئسماً يستدعي المراجعة، وهو ما أوصت به الدراسة بالنتيجة للوصول إلى قدر أعلى من الدقة والوضوح والعدالة. كما وجدت الدراسة بأن من المرحب به إدخال توضيحات إضافية على قواعد الأونسيترال فيما يخص الموضوع محل البحث.

الكلمات الدالة: حكم تحكيم، طلب الإبطال، تنفيذ الحكم، القانون الإماراتي، قانون الأونسيترال.

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

التقديم:

لما كانت النزاعات داخل الجماعة أمراً دائماً الوقوع والتصور، دأبت الأنظمة القانونية المختلفة على إيجاد الوسائل الكفيلة لحسم هذه النزاعات بما يحقق مصالح المتخاصمين وحاجاتهم وسعيهم نحو العدالة بأقصر الطرق وأسرعها. والطريق التقليدي الذي كان ولا يزال معتمداً في معظم دول العالم تمثل باللجوء إلى طريق التقاضي من خلال المحاكم، والتي تتضمن قضاة تشرف الدولة على حسن تعيينهم واختيارهم وفقاً لشروط عديدة- كشرط الكفاءة والخبرة وحسن السيرة- والتي ترى أنها تحقق أفضل النتائج بما يحقق حسن سير الجماعة فيها كأصل عام. وفي مقابل هذا الطريق وجدت سبل أخرى لفض النزاعات؛ أهمها طريق يعطي نتائج قريبة من عملية التقاضي مع تحقيق مزايا عديدة تقترب من- إن لم تتفوق في بعض جوانبها على- تلك التي يوفرها القضاء. والطريق المقصود هنا هو طريق التحكيم. وفي عملية التحكيم هذه، يلجأ الفرقاء، كأصل عام، إلى طرف ثالث، ليس له أي صفة رسمية، يختارونه باتفاقهم وبارادتهم، ليتولى حسم نزاعهم بقرار ملزم لهم. وقد نظم المشرع الإماراتي التحكيم، كوسيلة معتمدة من وسائل فض النزاعات، وذلك بموجب قانون حديث الصادر هو القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم.⁽¹⁾

ومن المفيد التنويه بأن هذا القانون الصادر حديثاً كان قد نظم التحكيم- كوسيلة مقررة لحسم النزاعات- في ظل هدي ما يسمى بقواعد الأونسيترال للتحكيم، والتي تعرف بقواعد القانون الإنمذجي بشأن التحكيم، وهي التي قررت لها لجنة منبثقة عن جمعية الأمم المتحدة لتكون قواعد عالمية يهتدى بها من قبل الدول المختلفة لتنظيم التحكيم كطريق معتمد لفض النزاعات،⁽²⁾ وبما يساعد على تقارب تنظيمات الدول المختلفة لهذا الطريق من طرق حسم النزاعات.⁽³⁾

(1) وهو القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم، والذي سيشار إليه في الهامش فيما يلي بـ(ق.ت.إ).

(2) ومن المتفق عليه بأن تبني الدول لهذا القانون يسهم بجعلها مكاناً لإجراء التحكيم. أنظر:

Bergsten, Eric, National Legislation: Implementation of the Uncitral Model Law on International Commercial Arbitration into National Legislation, Croat. Arbit., 10, 2003, p. 106. These rules are internationally accepted. See Herrmann, Gerold, The UNCITRAL Arbitration Law: A Good Model of a Model Law Export, The Uniform Law Review. 3, 3, 1998, referred to at lexisnexis.

ومن المفيد التنويه بأن (lexisnexis) هو محرك بحث الكتروني يتضمن العديد من المقالات. وسيشار به تالياً ب هذا الاسم (lexisnexis).

(3) يقتضي التنويه بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة- في عام 1966- أنشأت ما يسمى بـ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، للقيام بدور أكثر نشاطاً في تقليل العقبات أمام التجارة الدولية. وكلمة (الأونسيترال)

ولمّا كان الشخص الذي يتولى حسم النزاعات في عملية التحكيم يتم اختياره من قبل أطراف النزاع، كأصل عام، والذين قد تتعدم لديهم الخبرة المؤدية إلى حسن هذا الإختيار، فضلاً عن إمكانية وقوع الخلل في عمل هذا المحكّم- كبشر يتصور منه التقصير والخطأ- لكل هذا فُرّر بأن ما يصدره هذا المحكّم من أحكام حاسمة للنزاعات لا تقبل- كأصل عام- التنفيذ جبراً إلا بعد أن تصادق عليها جهة قضائية مختصة، والتي تثبت من توافق هذه الأحكام مع اشتراطات محددة بيّنها القانون. ومن جهة أخرى، وكأصل عام، قرر القانون بأن للخصم، الذي يريد استبعاد قيمة وقوة الحكم الذي يصدره المحكّم، أن يلجأ أيضاً إلى القضاء طالباً تقرير بطلان هذا الحكم، متى توافرت إحدى حالات محددة تقررها القوانين أو القواعد ذات العلاقة. وقد نظم المشرع الإماراتي موضوع تأثير طلب تقرير بطلان حكم التحكيم على عملية تنفيذ ذلك الحكم.

مشكلة الدراسة؛ أهميتها؛ وتميّزها:

واضح مما تقدم وجود إجرائين يمكن أن يتم التعامل من خلالهما مع حكم التحكيم الصادر؛ أحدهما يتمثل في إمكانية رجوع المحكوم له إلى الجهة القضائية المختصة للمصادقة على هذا الحكم لغايات تنفيذه جبراً في مواجهة المحكوم عليه، ليتمكن، بالنتيجة، من الاستفادة من الحقوق الثابتة فيه، وذلك حال لم يبادر المحكوم عليه إلى تنفيذ الحكم طوعياً أو إرادياً. أما الإجراء الآخر فيتمثل في إمكانية لجوء الخصم المتضرر من هذا الحكم، أي المحكوم عليه، والرافض لهذا الحكم، إلى الجهة القضائية المختصة لطلب إبطال الحكم بغية استبعاد قيمة ذلك الحكم ومنع التنفيذ عليه بموجبه كأصل عام. ومن المتصور أن يتعاصر الطلبان معاً، حيث قد يرفع طلب التصديق على الحكم إلى القضاء في الوقت ذاته الذي يرفع فيه طلب إبطال الحكم. كما أن من المتصور أن يتم طلب إبطال الحكم قبل رفع طلب المصادقة على الحكم بغية تنفيذه. فهنا، يثار السؤال عن مدى تأثير دعوى

يقابلها كلمة UNCITRAL))بالانجليزية وهي اللغة الأم المستخدمة في هذا الخصوص، وهي تأتي اختصاراً لعبارة: (The United Nations Commission on International Trade Law). والتحكيم التجاري الدولي هو مجال نشطت فيه الأونسيترال بشكل خاص. ومن بين الإنجازات البارزة للجنة في هذا المجال وضعها لقواعد الأونسيترال للتحكيم، والتي شكلت ما يسمى بالقانون الإنمذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي، كونه إنمّا تم تصميمه ليكون إنمذجاً للقوانين الوطنية، والذي إعتمدته اللجنة في 1985، مع منح الدول حق الأخذ به بمقدار ما يلائمها للمزيد، أنظر:

Strong, S., Research In International Commercial Arbitration: special skills, special sources, Am. Rev. Int'l. Arb., 20, 2009, p.137. Also see Slate, William, UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law): its workings in international arbitration and a new model conciliation law, Cardozo J. Conflict Resol. 6, 2004, p.74 and after.

أو طلب إبطال حكم التحكيم على طلب المصادقة على الحكم لغايات تنفيذه، فهل يوقفه أو يمنع قبوله إلى حين حسم طلب الإبطال؟ إجابة هذا السؤال في ظل التنظيم الذي قرره القانون الإماراتي تعتبر هي المسألة التي سيق هذا البحث لإجابتها وذلك في دراسة مقارنة مع القانون الأم الذي استمد المشرع الإماراتي منه قواعده بشأن التحكيم (أي قانون الأونسيترال). وقد وُجد- للتوضيح بشأن مشكلة البحث- بأن المشرع الإماراتي كان قرر بنص صريح، يجد جذوره في قانون الأونسيترال الأنموذجي للتحكيم، بأن طلب تقرير بطلان الحكم التحكيمي غير مؤثر على تنفيذ ذلك الحكم، ووجد أيضا بانه ضمن قانون التحكيم نصوصاً أخرى لا تستقيم مع ذلك النص. وهو ما شكل محلاً لهذه الدراسة مع المقارنة.

منهجية الدراسة:

دراسة الموضوع محل البحث ستكون من خلال اتباع كل من المنهجين التحليلي والمقارن، حيث سيتم بيان النصوص القانونية النازمة للموضوع محل الدراسة في القانونين محل البحث وتحليل ما جاء بها من أحكام مع عقد المقارنات حيثما كان ذلك ملائماً.

تقسيم الدراسة:

فيما يخص تقسيم الدراسة، يمكن القول بأنه سيتم التعامل مع الموضوع محل البحث من خلال مبحثين؛ يتناول أولهما التعريف بحكم التحكيم وبطلب الإبطال الذي يوجه للحكم. ويتناول المبحث الثاني منهما أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذ ذلك الحكم، مع ما يتضمنه كل ذلك من تقييم لموقف القانونيين محل الدراسة في هذا الخصوص. فعلى بركة الله ويمنه وتوفيقه،،

المبحث الأول: التعريف بحكم التحكيم وطلب إبطاله

إن التعامل مع موضوع طلب إبطال حكم التحكيم لغايات بيان أثره على عملية التنفيذ يستلزم التعريف بكل من حكم التحكيم وبطلب إبطاله، وهو الأمر الذي يمكن بيانه في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بالحكم التحكيمي

عند مراجعة الأطراف لطريق التحكيم فإنهم يسعون في المقام الأول لإيجاد حل لنزاعهم، وبالنتيجة لتحصيل حقوقهم وحمايتهم. ويكون ذلك من خلال استصدار قرار أو حكم يحسم هذا النزاع ويبين حقوق والتزامات الأطراف المتضمنين فيه⁽¹⁾ والأصل هو أن وصول المحكم إلى حكم حاسم للنزاع هو النهاية الطبيعية للتحكيم⁽²⁾.

ولم يُعرّف المشرع الإماراتي ولا قانون الأونسيترال حكم التحكيم. ويتعامل الفقه مع تعريف حكم التحكيم من خلال معنيين؛ أحدهما يوسع منه والآخر يضيقه، فأما التعريف الواسع للحكم، فيفيد بأن الحكم هو ما قد يصدر عن المحكم من تعبير عن إرادته تجاه كل ما تتضمنه خصومة التحكيم المعروضة عليه من طلبات وإجراءات، وذلك بما يحوزه هذا المحكم من سلطة تم تقريرها له بموجب كل من إتفاق الأطراف وأحكام القانون، وفي المقابل، تم صرف معنى أو تسمية «حكم التحكيم»، بشكل ضيق، إلى القرار النهائي الذي ينتهي إليه المحكم في تعامله مع الموضوع والذي يحسم بموجبه المنازعة في أصل الحق، نظراً لكون هذا الأخير هو النتيجة التي يبتغيها الخصوم من عملية التحكيم برمتها، وهو أيضاً، وحده- كأصل عام- الذي يعتد به من جهة التنفيذ، متى توافرت فيه الشروط القانونية اللازمة⁽³⁾ وتعتمد الدراسة هذا المعنى الأخير والضيق للحكم.

(1) يقتضي التنويه بأن المادة 1/ (ق.ت.إ)، عرفت التحكيم بأنه «وسيلة ينظمها القانون يتم من خلالها الفصل بحكم ملزم في نزاع بين طرفين أو أكثر بواسطة هيئة التحكيم بناء على إتفاق الأطراف». وعرف قانون الأونسيترال- في المادة 7/1 منه- إتفاق التحكيم، بأنه... «إتفاق بين الأطراف على أن يحيلوا إلى التحكيم كل أو بعض النزاعات التي نشأت أو التي قد تنشأ بينهم فيما يتعلق بعلاقة قانونية محددة، سواء أكانت تعاقدية أم لا. وقد يكون إتفاق التحكيم في شكل شرط تحكيم في العقد أو في شكل إتفاق منفصل». وبالقابل، أسهب الفقه في تعريف التحكيم، حيث عرّف مثلاً بأنه «إتفاق الأطراف على طرح منازعاتهم على محكم أو أكثر دون قضاء الدولة للفصل فيها بحكم ملزم»، وأيضاً بأنه «حق قرره القانون للأفراد يخول لهم الإتفاق على إحالة ما ينشأ بينهم من النزاع بخصوص تنفيذ عقد معين أو على إحالة أي نزاع نشأ بينهم بالفعل على واحد أو أكثر من الأفراد يسمون محكمين ليفصلوا في النزاع المذكور بدلاً من أن يفصل فيه القضاء المختص». انظر عبد التواب، احمد، 2009، «إتفاق التحكيم والدفع المتعلقة به»، دار الجامعة الجديدة، ص13 وما بعدها. وللمزيد حول تعريف التحكيم، انظر في البياتي، علي طاهر، 2006، «التحكيم التجاري البحري»، دار الثقافة، ط.1، ص56. والتحيوي، محمود السيد، 2002، «أنواع التحكيم وتمييزه عن الصلح والوكالة والخبرة»، دار المطبوعات الجامعية، ص42. وأيضاً، سامي، فوزي، 2008، «التحكيم التجاري الدولي»، دار الثقافة، ص13.

(2) أنظر مثلاً المادة 45/ (ق.ت.إ).

(3) حول تعريف وأنواع الأحكام والقرارات التي يملك المحكم إصدارها، أنظر حسن، خالد احمد، 2010، «بطلان حكم التحكيم»، دار النهضة، ص61 وما بعدها. أيضاً الطباخ، شريف 2008 «التحكيم الاختياري والاجباري»، دار الفكر والقانون، ص220. أيضاً، أنظر عبيدات، رضوان، وحزبون، جورج، «النظام القانوني لدعوى البطلان لحكم التحكيم وفق أحكام القانون الأردني والمقارن» دراسات- علوم الشريعة والقانون/ الجامعة

والأصل أن حكم التحكيم الحاسم لموضوع النزاع يستمد قيمته من الآثار التي تنتج عنه؛⁽¹⁾ والتي أهمها أن الأصل فيه أنه هو الذي ينهي حالة المنازعة التي كانت قائمة قبل صدوره. كما أن الأصل فيه أنه هو الذي تنتهي به ولاية فصل النزاع بالنسبة للمحكم، كقاعدة عامة،⁽²⁾ وهو بهذا الشكل يؤدي بالنتيجة إلى رفع يد المحكم عنها.⁽³⁾ والحكم بهذا المعنى، أيضاً، يحوز ما يسمى بالحجية التي تجعل له قيمة قانونية في مواجهة أطرافه وكل من له صلة بالحكم كأصل عام.⁽⁴⁾ يضاف إلى ما تقدم، ان صدور حكم التحكيم، بهذا المعنى يتيح للخصم الذي صدر لمصلحته، بأن يتولى السير في الإجراءات الواجبة لتحصيل الحق الثابت في ذلك الحكم جبراً عن المحكوم عليه؛ وذلك حال لم يتم الأخير

الأردنية، مج 33 ، ع 2006، ص 497. أيضاً، حسب الله، محمد رحيم، الطعن ببطان حكم التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة، مجلة الفقه والقانون، ع 2019، ص 81، 30 و 31. وأيضاً بني مقداد، محمد علي، تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي: دراسة مقارنة، إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، مج 17، ع 2013، ص 261 وما يليها. أيضاً، الراوي، مظفر، تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية: دراسة في ضوء أحكام التشريعين الأردني والجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية/جامعة زيان عاشور، 2015، ص 21، ع 33. أيضاً، أنظر في

Bermann, George, Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: the application of the new york convention by national courts, 2014, published on https://www.iacl2014congress.com/fileadmin/user_upload/k_iacl2014congress/General_reports/Bermann_-_General_Report_Recognition__Enforcement_of_Foreign_Awards_July_2_2014__2_.pdf visited 10/3/2020.

(1) وقد اختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لحكم التحكيم ما بين ان يكون عقداً او حكماً بحمل نفس طبيعة حكم القضاء النظامي، وغير ذلك، وهو ما يخرج عن نطاق هذه الدراسة. للمزيد حول هذا الموضوع أنظر عمر، نبيل، 2004، «التحكيم في المواد المدنية والتجارية الوطنية والدولية»، دار الجامعة للنشر/ الاسكندرية، ص 176. أنظر أيضاً شحاته، محمد، 2010، «التحكيم في الفقه والقانون المقارن»، بلا ناشر، ص 140 و 141. أنظر أيضاً التحيوي، محمود السيد، 1999، «التحكيم في المواد المدنية والتجارية وجوارزه في منازعات العقود الادارية»، دار المطبوعات الجامعية، ص 200. أيضاً أنظر ابو الوفاء، احمد، دون سنة نشر، «التحكيم الاختياري والاجباري»، ط 5، منشأة المعارف ص 261.

(2) وذلك فيما عدا حالات معينة، علماً بأن استنفاد المحكم لولايته يكون في اجزاء النزاع التي فصل فيها المحكم. أنظر أيضاً حسن، خالد احمد (م س) ص 51 وما يليها. أنظر أيضاً التحيوي «التحكيم في المواد المدنية والتجارية» (م.س)، ص 203 وما يليها. عمر، نبيل اسماعيل «التحكيم في المواد المدنية والتجارية الوطنية والدولية» (م.س)، ص 195 وما بعدها.

(3) واستنفاد المحكم لولايته بحسم النزاع وزوال الخصومة من تحت يده كأصل عام لا يمنع المحكم من مسائل عدة منها مثلاً تفسير ما قد يشوب حكم التحكيم من غموض. أنظر المادة 49 من (ق.ت.إ) و 33 من قانون الأونسيترال.

(4) وهذا ما قرره المشرع الإماراتي في المادة 52 من (ق.ت.إ). وأيضاً قريب من هذا المعنى ما قرره م 35 من قانون الأونسيترال.

بتنفيذه طواعية⁽¹⁾ فحكم التحكيم، كي ينفذ جبراً، لا بد فيه من مصادقة المحكمة عليه في ظل الأحكام المقررة في القوانين محل الدراسة، وفقاً لما سيرد تالياً⁽²⁾ وبالمقابل، هنالك أثر آخر للحكم والذي يتمثل في حق الخصم الذي لم يرتض بنتيجة الحكم، وتوافرت لديه إحدى الحالات المقررة للإعتراض على الحكم، أن يطلب إبطال هذا الحكم⁽³⁾.

أما بشأن ما الذي ينبغي أن يتضمنه الحكم- والذي ينبغي أن يكون مكتوباً- من بيانات، فالأصل هو ضرورة أن يتضمن بيانات من مثل أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء ممثليهم، وأيضاً ملخص طلباتهم (الخصوم) ومستنداتهم ودفعهم وكذلك ملخص وقائع الدعوى، وأيضاً منطوق الحكم. ولا بد أيضاً من بيان مكان إصدار الحكم، وأيضاً تاريخ إصداره. وكذلك لا بد من أن يتضمن الحكم توقيع المحكمين كأصل عام⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: التعريف بطلب إبطال حكم التحكيم

الأصل في الحكم بعد صدوره أنه إنما يكون حجة على من صدر ضده. وللتخلص من هذه الحجية، ولاستبعاد ما يتضمنه هذا الحكم من إلزام، يملك المحكوم عليه الاعتراض على هذا الحكم من خلال طريق وحيد يتمثل بطلب إبطال هذا الحكم⁽⁵⁾. هذا الطلب قد يوجه إلى الحكم بمجموعه أو إلى جزء محدد منه، حال كان قابلاً للتجزئة. إذ إن للمحكمة أن تجزئ البطلان بحيث تقضي ببطلان الشق المعيب من الحكم إن كان الحكم قابلاً للتجزئة⁽⁶⁾.

- (1) أنظر ابو الوفاء، «التحكيم الاختياري والاجباري»، (م.س) ص 283.
- (2) أنظر المادة 52 من (ق.ت.إ.) والمشار إليها بأعلاه. وكذلك المادة 35 من قانون الأونسيترال.
- (3) سيتم في المطلب التالي بحث أهم ما يخص طلب إبطال حكم التحكيم لبيان أثره على تنفيذ الحكم وهو المقصود من الدراسة.
- (4) هذه البيانات وردت في المادة 41 من (ق.ت.إ.). وكذلك أنظر المادة 31 من قانون الأونسيترال. أيضاً، حول بيانات الحكم التحكيمي عموماً، أنظر شحاته، محمد، (م.س)، ص 134.
- (5) أنظر المواد 53/1 من (ق.ت.إ.)، و34/1 من قانون الأونسيترال. وقد قرر القضاء الإماراتي في حكم صدر في ظل التنظيم السابق بأن «... أحكام المحكمين غير قابلة للطعن عليها بأي طريق من طرق الطعن المقررة في قانون الإجراءات المدنية، ولكن يجوز طلب إبطالها...». الطعن رقم (387) لسنة 2001 و(414) لسنة 2001 (حقوق)/ المحكمة الاتحادية العليا/ جلسة الأحد 17 فبراير 2002/ منشور على شبكة «حامون».
- (6) حول التعريف بطلب أو دعوى البطلان، عموماً، أنظر، هيكل، على أبو عطية، «بطلان حكم التحكيم لاستبعاد القانون الموضوعي المتفق على تطبيقه»، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية/جامعة الإسكندرية، ع2، 2016، ص897 وما يليها. أيضاً، أنظر أمحد، آيت، «الطعن بالبطلان في الحكم التحكيمي في ضوء القانون المغربي»، مجلة القضاء التجاري، ع10-9، ص109 وما يليها. أيضاً، حول تعريف البطلان وأنواعه، أنظر العدوان، وضاح سعود بطلان حكم التحكيم في ضوء أحكام قانون التحكيم الأردني، دراسات/علوم الشريعة والقانون/الجامعة الأردنية، مج44، ع4: 2017، ص358 و359. أيضاً حول كيفية تقديم الطلب وهو مما يخرج عن نطاق هذه الدراسة، أنظر بولعلف، عبد اللطيف، «سلطة محكمة الاستئناف عند

أما إذا كان الحكم غير قابل للتجزئة، فلا يبق أمام المحكمة سوى تقرير بطلان الحكم بشقيه الباطل والصحيح.⁽¹⁾

ويمكن، بإيجاز،⁽²⁾ بيان أهم الحالات والأسباب التي قد تؤسس لطلب إبطال حكم التحكيم، وذلك كما يلي⁽³⁾:

أولاً- طلب إبطال حكم التحكيم بسبب إنعدام أو سقوط أو بطلان إتفاق التحكيم: فمثلاً، لو تم التحكيم بغير إتفاق عليه نهائياً (أي أن الإتفاق منعدم)، فهنا، للخصم طلب تقرير بطلان حكم التحكيم الصادر. ويتصل بهذه الحالة كل من؛ حالة طلب إبطال حكم التحكيم حال تم إجراء التحكيم بموجب إتفاق تحكيم باطل، كما لو أبرم إتفاق التحكيم من قبل شخص عديم الأهلية. ونفس الحكم يسري حال أبرم إتفاق التحكيم صحيح مؤقت بمدة معينة، انقضت دون تفعيل فسقط الإتفاق، وقام أحد الطرفين- رغم عدم قبول الآخر باللجوء إلى التحكيم بموجب هذا الإتفاق الساقط- باستصدار حكم تحكيمي، فهنا يملك الطرف الآخر طلب تقرير بطلان هذا الحكم.⁽⁴⁾

النظر في الطعن بالبطلان ضد الحكم التحكيمي»، المجلة المغربية للوساطة والتحكيم، ع 2011، ص 5، ص 91 وما يليها.

(1) أنظر مثلاً المواد 53/1 ح و 54/3 من (ق.ت.إ.) و 6/49، وأيضاً المادة 3/أ/34/2 من قانون الأونسيترال والتي تضمنت أفكاراً خاصة بتجزئة بطلان الحكم ليس هنا محل تفصيلها.

(2) يقتضي التنويه هنا إلى انه سيتم التعرض هنا لأسباب بطلان أحكام التحكيم على الاجمال دون تفصيل، كون التفصيل فيها يخرج عن نطاق هذه الدراسة المخصصة للتعامل مع أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذ ذلك الحكم دون التعمق في أسباب مثل هذا الطلب. علماً بأن سبب التعرض لأسباب بطلان أحكام التحكيم هنا هو لارتباط ذلك بموضوع تحليل أثر طلب تقرير بطلان الأحكام على التنفيذ، وفقاً لما سيأتي. فالمشرع الإماراتي- وفقاً لما سيرد تالياً بشأن النصوص المقررة لموضوع المصادقة على الأحكام- كان قد أشار إلى هذه الحالات.

(3) حول اسباب بطلان أحكام التحكيم، عموماً، أنظر حداد، حفيفة، بلا تاريخ نشر، «الطعن بالبطلان على أحكام التحكيم الصادرة في المنازعات الخاصة الدولية»، دار الفكر الجامعي/الاسكندرية، ص 114 وما يليها. وأنظر أيضاً حسن، خالد احمد (م س) ص 231 وما يليها. أيضاً أنظر العنزي، ممدوح، 2006 «بطلان القرار التحكيمي الدولي»، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 93 وما يليها. وأيضاً وأنظر أيضاً الجغبير، ابراهيم رضوان، 2009، «بطلان حكم المحكم»، دار الثقافة، ص 127 وما بعدها. أيضاً، أنظر عبيدات، وحزبون، «النظام القانوني لدعوى البطلان» (م س)، ص 504 وما يليها. أيضاً، حسب الله، «الطعن ببطلان حكم التحكيم»، (م س)، ص 40 وما يليها. أيضاً، عبدالله، زيد حنث «دعوى بطلان حكم التحكيم»، المجلة القضائية/وزارة العدل، 2012، ص 223 وما يليها. أيضاً، الإدريسي، عبدالسلام، دعوى بطلان حكم التحكيم التجاري الدولي، المجلة المغربية للأظمة القانونية والسياسية، ع 2018، ص 14، ص 66 وما يليها. وأيضاً في سيد، أحمد محمود، «بطلان حكم التحكيم بين القانونين المصري والإماراتي»، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية/جامعة عين شمس، 58، ع 1: 2016، ص 737 وما يليها. أيضاً، العدوان، «بطلان حكم التحكيم» (م س)، ص 359 وما يليها.

(4) هذا الحالات والتي قد تؤسس لطلب إبطال حكم التحكيم وردت في المواد 53/1 أ من (ق.ت.إ.)، و 3/أ/34/2 من قانون الأونسيترال.

ثانياً- طلب إبطال الحكم التحكيمي لتجاوز المحكّم حدود إتفاق التحكيم من جهتي كل من الموضوع محل النزاع، وأيضاً، القانون الواجب التطبيق. إذ أن من المتصور أن يضع إتفاق التحكيم المبرم بين الأطراف حدوداً ينبغي أن يلتزم بها المحكّم. فهنا، إذا خرج المحكّم- في تحكيمه للنزاع- عن هذه الحدود، ولم يقرّ الأطراف أو يوافقوا صراحةً أو ضمناً على مثل هذا التجاوز، فإن لصاحب المصلحة أن يطلب إبطال الحكم التحكيمي بسبب هذا التجاوز. وذلك كما لو فصل المحكّم في مسائل لم يشملها إتفاق التحكيم.

وذلك مع إمكانية التجزئة في طلب الإبطال، وفقاً لما تقدمت الإشارة إليه، بحيث يطلب إبطال الجزء المتعلق بالمسألة المتجاوز فيها من الحكم إن كانت تلك المسألة قابلة للتجزئة وفقاً لما تقدم بيانه من أن البطلان قابل للتجزئة كأصل عام.⁽¹⁾

كما قد يُطلب إبطال الحكم لعدم التزام المحكّم بتطبيق القانون المتفق عليه على نزاعهم من جهتي الموضوع، كما لو لم يطبقه على النزاع، أو الإجراء، وذلك حال لم يطبق القانون الإجرائي واجب التطبيق بشكل مؤثر في الحكم الصادر أو في حق الخصم في الدفاع.⁽²⁾

ثالثاً- طلب إبطال الحكم التحكيمي نظراً لعدم صدور الحكم ضمن المدة المقررة لإصداره. فمتى حُددت، إتفاقاً أو قانوناً، مدة معينة لإصدار حكم التحكيم وتجاوز المحكّم هذه المدة- ولم يرتض أي من الأطراف بهذا التجاوز فإن له طلب إبطال الحكم.⁽³⁾

رابعاً- طلب إبطال الحكم التحكيمي نظراً لعدم صحة تشكيل هيئة التحكيم والذي لم يوافق عليه الخصم طالب الإبطال.⁽⁴⁾

خامساً- طلب إبطال الحكم التحكيمي نظراً لعدم جواز التحكيم في المسألة أو لمخالفة الحكم الصادر فيها للنظام العام.⁽⁵⁾

بقي القول بأن حكم التحكيم- كأصل عام- لا يقبل التنفيذ الجبري- إلا إذا حصل على

(1) هذا الحالة والتي قد تأسس لطلب إبطال حكم التحكيم وردت في المواد 53/1 ج من (ق.ت.إ.)، و34/2/أ/3 من قانون الأونسيترال.

(2) أنظر المواد 53/1 هـ، د من (ق.ت.إ.) و34/2/أ/2 و4 من قانون الأونسيترال.

(3) أنظر المواد 53/1 ز من (ق.ت.إ.). أما قانون الأونسيترال فلم ينص عليها من ضمن حالات جواز طلب البطلان.

(4) أنظر المواد 53/1 و من (ق.ت.إ.) و34/2/أ/4 من قانون الأونسيترال.

(5) أنظر المواد 53/2 من (ق.ت.إ.)، و34/2 ب من قانون الأونسيترال.

دعم من القضاء وأمر صادر عنه بتمكين تنفيذه⁽¹⁾، وهو ما سماه قانون التحكيم الإماراتي، في المادة 52 منه، بالمصادقة على الحكم. ولا بد من التنويه بأن الحديث عن موقف المحكمة من، وطريقة تعاملها مع، كل من طلبات التنفيذ أو المصادقة على الحكم وكذلك طلبات إبطال الحكم التحكيمي هو مما يخرج عن نطاق هذه الدراسة⁽²⁾ إذ أن هذه الدراسة تُعنى- بشكل حصري بعد أن بيّنت كل من المقصود بالحكم وبطلب إبطاله الذي يقدمه الخصم- ببيان الأثر القانوني الذي يترتب على طلب الإبطال فيما يخص تنفيذ الحكم من عدمه، وهو ما سيتم بيانه فيما يلي، في الجزء التالي من الدراسة.

المبحث الثاني: أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذه

ثبت مما تقدم أن حكم التحكيم، الحاسم للنزاع، يقبل التنفيذ جبراً بعد المصادقة عليه. كما ثبت بأن للخصم المتضرر منه حق طلب إبطاله، وفقاً لأي من الحالات المؤسسة لذلك. من هنا، فإن مما يتصل بتقديم طلب الإبطال بيان تأثير هذا الطلب على تنفيذ الحكم. ويمكن التعرض لموقف القانونيين محل الدراسة من هذا الموضوع، وذلك في مطلب أول، يتبعه مطلب ثان يتم فيه تقييم التنظيم المقرر لهذا الموضوع في كل منهما. وذلك كما يلي:

المطلب الأول: موقف القانونيين الإماراتي والأونسيترال للتحكيم من أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذه

كل من قانوني التحكيم، الإماراتي الأونسيترال، عالجا الموضوع محل البحث هنا بشكل متقارب إلى حد كبير، مع وجود بعض الاختلافات. وذلك كما يلي:

الفرع الأول: أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذه في القانون الإماراتي

بداية، وهو مما يتصل بشكل جوهري بسؤال البحث، قرر المشرع الإماراتي بأن محكمة الاستئناف هي المختصة بشؤون التحكيم عموماً⁽³⁾، وكذلك قرر بأن طلب الإبطال قد يتم بطلب أصلي أو فرعي، في ظل طلب مقدم لتصديق الحكم. بناءً عليه، أمكن القول بأن طلب الإبطال إذا قدم بشكل أصلي، فإنه يقدم لمحكمة الاستئناف. أما إذا قُدّم كطلب فرعي، فيقدم لدى جهة نظر الطلب الأصلي، وهي جهة نظر طلب التصديق المقدم بشكل

(1) أنظر المادة 35 من قانون الأونسيترال.

(2) فلتوضيح، لا بد من التنويه بأنه مما يخرج عن نطاق هذه الدراسة الحديث عن كل من إجراءات تقديم الطلب والمحكمة المختصة به، وسيتم التعرض إلى بعض أو كل هذه المسائل بالمقدار اللازم للتعامل مع موضوعها الرئيسي وهو أثر طلب الإبطال على عملية التنفيذ، والذي سيتم التعامل معه فيما سيأتي.

(3) أنظر المادتين 1 و18/1 من (ق.ت.إ.).

أصلي.⁽¹⁾ وستنتهي الدراسة إلى أن جهة المصادقة على الحكم تختلف عن جهة طلب الإبطال حال قُدِّم الطلب لكل منهما بشكل أصلي.

أما بشأن أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذ الحكم، فيمكن القول بأن المشرع الإماراتي قرر بنص صريح عدم تأثير طلب إبطال الحكم التحكيمي على تنفيذه، ما لم تر المحكمة وقف التنفيذ، بطلب من صاحب المصلحة تقنع بجديته، مع مكنة إلزامها لطالب الوقف بتقديم ما يضمن أي أضرار قد تلحق بالمحكوم له جرّاء الوقف.⁽²⁾

الفرع الثاني: أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذه في قانون الأونسيترال

جاء في قانون الأونسيترال بأن طلب إبطال حكم التحكيم يجيز للمحكمة المقدم إليها الحكم لغايات تنفيذه أو المصادقة عليه، أن توجّل قرارها الخاص بالتنفيذ، متى رأت ذلك مناسباً، مع تمكين المحكمة، بناءً على طلب طالب التنفيذ، من اشتراط الضمانات الملائمة⁽³⁾

واضح بأن هذا القانون يتفق مع موقف المشرع الإماراتي من أن للمحكمة ان تقرر وقف التنفيذ من عدمه تبعاً لتقديرها لمدى جدية الأسباب الداعية للوقف، مع تمكين المحكمة من اشتراط الضمانات اللازمة متى طُلب ذلك إليها، وذلك مع التنويه إلى أن هذا القانون (الأونسيترال) لا يشير إلى أن وقف أو تأجيل التنفيذ رهن بتقديم طلب به من الخصم صاحب المصلحة فيه، والراجح أن هذا هو واقع الحال رغم انعدام النص الصريح بهذا الشأن، حيث تكون الضمانات حال تقريرها على هذا الخصم، أي طالب الوقف.

المطلب الثاني: تقييم موقفي القانونين محل الدراسة من أثر طلب إبطال حكم التحكيم على تنفيذه

تم فيما تقدم بيان موقف كل من القانونين محل الدراسة من موضوع تأثير طلب الإبطال على التنفيذ. وفيما يلي تقييم للتنظيم المقرر في كل منهما.

(1) أنظر المادة 53/1 من (ق.ت.إ.).

(2) أنظر المادة 56/1 من (ق.ت.إ.) والذي يقول كذلك بحسم الطلب في 15 يوماً. وما يهمننا هو مناقشة أثر الطلب على التنفيذ كأصل عام. أيضاً، أنظر وقارن، أيضاً أنظر الدرادكه، رامي، تنفيذ أحكام التحكيم الوطنية في منازعات العقود الإدارية وفقاً لقانون التحكيم الأردني رقم 31 لسنة 2001: دراسة مقارنة، دراسات-علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مج 46، ع 1، 2019، ص 666. وأيضاً حول آثار طلب الإبطال على التنفيذ في القانون المقارن، في بوكنين، أحمدناه، «آثار الطعن بالبطلان في حكم التحكيم التجاري على ضوء التشريع المغربي والمقارن»، مجلة المنبر القانوني، ع 5، 2013، ص 190 وما يليها، حيث يوصي الباحث المشرع المغربي بتعديل موقفه الجاعل من طلب البطلان موقفاً للتنفيذ، وذلك لمنع، على حد تعبيره، مماثلة الخصم عبر طلب الإبطال.

(3) انظر المادة 36/2 من القانون.

الفرع الأول: تقييم موقف القانون الإماراتي

فيما يخص تنظيم المشرع الإماراتي، يمكن، كتقييم، وضع النقاط التالية:

أولاً- بداية، واضح أن المشرع الإماراتي- من خلال موقفه المتقدم بيانه- يميل إلى تسريع عملية تنفيذ حكم التحكيم، وهو مما يتفق مع مزية السرعة المنسوبة للتحكيم، كأصل عام.⁽¹⁾ وهو أمر محمود، مع مراعاة ما سيلبي من نقاط.

ثانياً- مع التقدير للغاية المتقدمة، إلا أن التنظيم المقرر لهذا الموضوع يصطدم مع ما اشترطه المشرع من ضرورة المصادقة على الحكم قبل مباشرة تنفيذه. والمقصود هنا هو القول بأنه طالما أنه يشترط لتنفيذ الحكم تقرير المصادقة عليه، لذا، فإن رفع دعوى ببطلانه يمنع بالضرورة من تنفيذه، وذلك حتى تنتهي المحكمة إلى نتيجة في هذه الدعوى مفادها ألا أساس للبطلان. فمتى قُدم للقاضي طلب للمصادقة وطلب آخر للإبطال، في آن معاً، فيكون معنى المصادقة أنه لا بطلان قائم في الحكم. والعكس صحيح.

لذا، فيمسي منطقياً القول بأن القاضي لن يصادق على الحكم إلا إذا لم يجد مكاناً فيه للبطلان. بكلمات أخرى، المنطق يفيد بأن حسم طلب البطلان من عدمه يعتبر بمثابة مسألة أولية تسبق القول بالمصادقة. وقد صرّحت المادة 55 من قانون التحكيم بهذه الفكرة، حيث قررت: «1. يتعين على من يرغب في تنفيذ حكم التحكيم أن يتقدم بطلب المصادقة...2. على رئيس المحكمة أو من يندبه... أن يأمر بالمصادقة على حكم التحكيم وتنفيذه... ما لم يجد أن هناك سبباً أو أكثر من أسباب بطلان حكم التحكيم...».

ثالثاً- بالنتيجة، تبعاً لما تقدم، ترتيب هذا الموضوع يمكن أن يكون بما مفاده أنه طالما أن لا تنفيذ للحكم إلا بعد المصادقة عليه، وطالما أنه لا مصادقة على الحكم إلا بعد التثبيت من عدم توافر البطلان، فتكون النتيجة المنطقية هي بأنه لا تنفيذ للحكم إلا بعد حسم موضوع الإبطال من عدمه.

رابعاً- غير أن السؤال الذي يطرح هنا هو: ما سبب هذا التناقض الظاهر في النصوص؟ وهل هنالك تناقض قائم في حقيقة الأمر أم أن ما تقدم هو تحميل للنصوص فوق ما تحتل، وأن هذا التناقض غير قائم مع صراحة النص المانع لتأثير طلب الإبطال

(1) حول مزية السرعة، وغيرها من مزايا التحكيم عموماً، انظر التحيوي «التحكيم في المواد المدنية والتجارية» (م.س)، ص4 وما يليها. وانظر أيضاً في مبروك، عاشور، 2010 «التحكيم»، دار الفكر والقانون/المنصورة، هامش ص8 وما بعدها. أيضاً الرفاعي، اشرف، 2003، «اتفاق التحكيم والمشكلات العملية والقانونية في العلاقات الخاصة الدولية»، ط1، دار الفكر الجامعي، ص1 وما بعدها. وانظر أيضاً «The Sherwin, Peter, et al Decision to Arbitrate» at <http://www.proskauerguide.com/arbitration/19/1>

على التنفيذ ما لم تقرر المحكمة خلافه؟

خامسا- إجابة السؤال المتقدم تقتضي القول بأن الراجح هو أن المشرع يتبنى تصوراً من زاوية معينة في تنظيمه المقرر والمتمثل بتقريره عدم تأثير طلب الإبطال على تنفيذ حكم التحكيم كأصل عام. هذه الزاوية، وهذا التصور المقرر من خلالها، مما يحتاج إلى إعادة تنظيم أو إعادة نظر لكي يستقيم الحال ولتحقيق النتيجة المنشودة من الدقة والوضوح، وتعزيز قيم العدل، وذلك كله كما يلي:

أ. يمكن الزعم، بداية، وهو ما تم التنويه إليه بأعلاه، بأن من المرجح أن المشرع قد قصد تسريع التحكيم عبر تسريع تحصيل المحكوم له للحق الثابت بالحكم، حتى لو طُلب إبطاله، ما لم تقرر المحكمة الوقف. والراجح أن هذا المقصد قام لدى المشرع في ظل تصور ذهني مفاده وجود طريقتين مستقلتين لا يلتقيان في التعامل مع حكم التحكيم؛ أولهما هو طريق تحصيل المصادقة اللازمة للتنفيذ، وثانيهما هو طريق تحصيل البطلان.

ب. وما يدعم هذا التصور تقرير المشرع بأن المصادقة لغايات التنفيذ تتم أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المندوب عنه⁽¹⁾ وبالمقابل، أُسند النظر في طلب الإبطال للمحكمة المعنية بشؤون التحكيم عموماً، وهي محكمة الاستئناف لا رئيسها⁽²⁾.

ج. وكفارق بين الطريقتين، قرر المشرع بأن ما يصدر بشأن طلب الإبطال المقدم لمحكمة الاستئناف إنما هو حكم قضائي. أما ما يصدره رئيس محكمة الاستئناف، هو أو من ينتدب من قبله، في حال طلب المصادقة، فيسمى بـ «الأمر». والأصل في الأمر أنه إنما يخضع لما تخضع له الأوامر⁽³⁾. ويؤيد ذلك ما قرره المشرع

(1) المادة 55 من (ق.ت.إ). قررت: «1. يتعين على من يرغب في تنفيذ حكم التحكيم أن يتقدم بطلب المصادقة على حكم التحكيم والأمر بتنفيذه إلى رئيس المحكمة... 2. على رئيس المحكمة أو من يندبه من قضاتها أن يأمر بالمصادقة...».

(2) انظر المادة 53/1 من (ق.ت.إ). وأيضاً نص المادة 56 من القانون.

(3) يقتضي التنويه بأن المشرع الإماراتي نظم نوعان من الأوامر؛ أوامر الأداء والأوامر على العرائض. وفي الأمر على العريضة، يقوم الخصم طالب الأمر بتقديم طلب (عريضة) إلى المحكمة مدعماً بالاسانيد، وتقوم المحكمة بناء عليه بإصدار أمر يحقق المطلوب متى توافرت الشروط في الطلب وقنعت المحكمة بصحته وذلك كأصل عام دون حضور الخصم الآخر. والأصل في الأوامر على العرائض أنها تستخدم في مجال الطلبات الوقتية والمستعجلة. وقد قُضي بأن «... الأوامر على العرائض هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائحية وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوي الشأن على عرائض، وتصدر تلك الأوامر في غيبة الخصوم ودون تسبب بإجراء وقتي أو تحفظي في الحالات التي تقتضي بطبيعتها السرعة والمباغثة دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه، ومن ثم فإنه يصدرها من ظاهر المستندات المقدمة وجود إدعاء جدي من

أن هذا «الأمر» لا يخضع إلا لطريق التظلم كوسيلة للإعتراض عليه⁽¹⁾. أما ما يصدر من قرار، في حال طلب تقرير بطلان أمام محكمة الاستئناف، فإنما هو حكم قضائي يخضع لما تخضع له الأحكام القضائية من جهة الطعن، والذي لا يطعن عليه إلا بالنقض حصرياً⁽²⁾.

د. إذاً، فخلاصة وجهة النظر التي يرجح تبني المشرع لها هي أنه متى صدر الحكم، فإن المحكوم له سيلجأ إلى رئيس محكمة الاستئناف طالبا منه إصدار أمر بالمصادقة على الحكم وتنفيذه.

ومتى أمر الرئيس- أو القاضي المنتدب من قبله- بتنفيذ هذا الحكم، فهنا، إذا أراد الطرف الآخر تقرير إبطال هذا الحكم، فلديه الطريق الآخر والمتمثل برفع دعوى لدى محكمة الاستئناف، لتحقيق ذلك. هذه الدعوى (دعوى البطلان)، ووفقاً للمشرع، ليس لها أثر موقف

المدعى عليه، ويخضع للسلطة التقديرية للقاضي الأمر». طعن محكمة اتحادية عليا رقم 739 لسنة 27 القضائية/ صادر بتاريخ 17/10/2006 (تجاري). تم الرجوع إليه على موقع وزارة العدل الإلكتروني. وللمزيد حول تنظيم الأمر على العريضة أنظر المواد 59 وما يليها من لائحة قانون الإجراءات المدنية. ويخرج تفصيل الحديث عن نظام الأوامر على العرائض عن نطاق هذه الدراسة. للمزيد بشأنها أنظر: والي، فتحي، 2002/2001، «الوسيط في قانون القضاء المدني»، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ص 850 وما يليها. وأيضاً أبو الوفاء، احمد، دون سنة نشر، «المرافعات المدنية والتجارية»، ط 15، منشأة المعارف، ص 787 وما يليها. أما أمر الأداء، فتحسم المحكمة فيه أصل الحق متى توافرت شروط معينة فيه من مثل حلول أجل الدين وثبوته خطياً، حيث يتجنب فيه المدعي تقديم صحيفة دعوى ويمكن له أن يحصل على حقه بشكل أسرع، حتى بدون أن يتم منح الخصم الآخر فرصة الحضور أمام المحكمة، حيث تصدر المحكمة أمراً للمدعى عليه بالوفاء أو الأداء مع تمكين هذا الأخير من الطعن أو الاعتراض على هذه الأوامر. ويخرج تفصيل الحديث عن نظام أوامر الأداء عن نطاق هذه الدراسة. للمزيد حولها، أنظر في عبدالمنعم، حمدي، 1992، «شرح نظام أوامر الأداء لاستيفاء الديون الثابتة في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي رقم 11 لسنة 1992»، ط 1، دون ناشر، ص 29 وما يليها. ويثور السؤال هنا هو أي نوع من الأوامر هذا المقرر في المادة 57 الواردة في المتن؟ كإجابة، يمكن القول بأن الراجح هو أن المشرع قصد هنا نظام الأوامر على العرائض، كون الأمر لا يتعلق بحسم مسألة موضوعية كأصل عام. إلا أن الإشكالية تكمن في أن الأوامر على العرائض- والتي تتعلق كأصل عام بمسألة وقتية- لا يتاح للخصم المراد استصدار الأمر في مواجهته الحضور، حيث يتم الأمر في غيبته. أما في ظل النصوص التي يقرها المشرع بشأن (جهة نظر طلب المصادقة)، فتفيد بأن أوامرها بالمصادقة من عدمه تصدر في مواجهة خصمين ماتلين أمامها (أيا كانت وسيلة ذلك إلكترونياً أو حسياً)، كما أن لجهة إصدار الأمر ان تنتظر معه في موضوع مدى بطلان الحكم من عدمه على وجه الوجوب بقول بتقرير المصادقة من عدمه. بالنتيجة، هي تنتظر في مسألة موضوعية تدخل في اختصاص محكمة الاستئناف كأصل عام.

(1) فالمادة 57 من (ق.ت.إ) قررت: «يجوز التظلم من قرار المحكمة الصادر بالأمر بتنفيذ حكم التحكيم... أمام محكمة الاستئناف...».

(2) المادة 54/1 من (ق.ت.إ) قررت: «1. يعتبر الحكم الصادر من المحكمة في دعوى البطلان نهائياً ولا يقبل الطعن إلا بالنقض».

للتنفيذ، وذلك ما لم تقرر المحكمة النازرة لطلب البطلان خلافه لسبب جدي، مع تمكينها من طلب الضمانات وفقاً لما تقدم.

هـ. وأيضاً، وتوافقاً مع هذا التوجه في تفسير وجهة نظر المشرع المفترضة، قد يصح القول - رغم عدم وجود نصوص صريحة بذلك - بأن المنطق المتضمن في النص ومنطق التفسير المقرر هنا يفيدان بأنه متى كان طلب تقرير إبطال الحكم التحكيمي هو الذي تم تحريكه أولاً، أمام محكمة الاستئناف، مستهدفاً منها تقرير بطلان الحكم، فإن للمحكوم له، حال أراد تنفيذ الحكم، مراجعة رئيس محكمة الاستئناف لطلب المصادقة على الحكم وتنفيذه، كون دعوى البطلان المرفوعة سابقاً لا تؤثر على التنفيذ كأصل عام.

بكلمات أخرى، إذا سبق الأمر بالمصادقة رفع دعوى البطلان فإن هذه الأخيرة (دعوى البطلان) حال رفعها غير موقفة للتنفيذ كأصل عام. كما أن تعاصر الدعويين (البطلان والمصادقة) جائز مع تقدير أنه إذا صدر الأمر بالمصادقة قبل حسم دعوى البطلان، فإن هذه الدعوى (أي دعوى أو طلب البطلان) غير موقفة لتنفيذ الحكم.

سادساً - هذه الفرضية، أي المتقدمة، والتي يرجح أن نية المشرع قد اتجهت إليها تثير - أيضاً في ظل ذات التنظيم المقرر من قبل المشرع الموقر - عدة إستقهامات وإشكالات، والتي قد تجعل منها غير دقيقة على إطلاقها. وهو ما يظهر من خلال النقاط التالية، وما يليها من تحليل:

1. بداية، إن تلاقي كل من طلب البطلان وطلب التصديق هو أمر متصور وقائم؛ بل إنه هو الذي يكون عليه الحال في معظم - إن لم يكن في جميع - الأوقات؛ فمرة أخرى المادة 53/1 من القانون، والمنظمة لطرق طلب إبطال الحكم التحكيمي، قررت أنه «لا يقبل الإعتراض على حكم التحكيم إلا بموجب رفع دعوى بطلان إلى المحكمة أو أثناء نظر طلب المصادقة على الحكم...».

واضح هنا بأن المشرع أتاح للخصم - الذي ووجه بطلب من خصمه الآخر لتنفيذ الحكم والمصادقة عليه - أن يطلب إبطال ذلك الحكم من نفس الجهة التي تنتظر طلب المصادقة.

وهذا هو الراجح، وإلا لما كان للفرقة الواردة في النص (أي التفرقة بين رفع طلب الإبطال إلى المحكمة - وهو الذي يحصل بشكل أصلي أمام محكمة الاستئناف - وبين رفعه أثناء نظر طلب المصادقة على الحكم أمام جهة المصادقة بشكل تباعي) أي قيمة.

2. ويتأكد التفسير المتقدم بما قرره المادة 55/2 من القانون والتي بيّنت موقف رئيس

محكمة الإستئناف من طلب التصديق، والتي، مرة أخرى، قررت أنه: «على رئيس المحكمة أو من يندبه من قضاتها أن يأمر بالمصادقة على حكم التحكيم وتنفيذه... ما لم يجد أن هناك سببا أو أكثر من أسباب بطلان حكم التحكيم بناء على إثبات أي من الحالات الواردة في البند (1) من المادة (53) من هذا القانون».

3. وفي ظل هذا النص الأخير، أي نص المادة 55/2، وذلك فيما يخص حالة إمكانية رفض التصديق، هنالك مسألتان مترابطتان؛ أولاهما هي وضوح فكرة أن رئيس محكمة الإستئناف- أو من يندبه من قضاة محكمته- لن يصادق على الحكم التحكيمي، وبالنتيجة لن يتم تنفيذه، إذا وجد بأن هنالك أي من حالات الإبطال التي قررتها المادة 53/1 من قانون التحكيم.

أما النقطة الثانية، والشديدة الأهمية في هذا الخصوص، فهي أن حالات البطلان الواردة في المادة 53/1، والتي تمنع وجوبا من إصدار قرار المصادقة، إنما هي جميعها حالات بطلان ينبغي أن يقدمها ويثبتها الخصم المطلوب تنفيذ الحكم في مواجهته، وهي تشكل جلّ حالات طلب البطلان من قبل الخصوم.⁽¹⁾

معنى هذا الكلام أن المحكوم عليه حاضر أمام جهة نظر طلب المصادقة، بل ويملك بموجب المادة 55/2 أن يتمسك ويثبت قيام أي من حالات البطلان المانعة للمصادقة، والتي أوردها القانون في المادة 53/1. بل هو يملك أيضا أن يدفع وأن يثبت قيام حالات البطلان المسكوت عنها في المادة 55/2 من القانون والثابتة في البند (2) من المادة 53، كون هذه الأخيرة تتعلق وتتصل بالنظام العام، وهي بالنتيجة مما يمكن

(1) المادة 53 من (ق.ت.ا) قررت أنه «1. لا يقبل الاعتراض على حكم التحكيم إلا بموجب رفع دعوى بطلان إلى المحكمة أو أثناء نظر طلب المصادقة على الحكم وعلى طالب البطلان أن يثبت أيا من الأسباب الآتية: أ. عدم وجود إتفاق تحكيم أو أن الإتفاق كان باطلا أو سقطت مدته وفق القانون الذي أخضعه له الأطراف أو وفقا لهذا القانون وذلك في حالة عدم وجود إشارة إلى قانون معين. ب. أن أحد الأطراف كان وقت إبرام إتفاق التحكيم فاقد الأهلية أو ناقصها وفقا للقانون الذي يحكم أهليته. ج. عدم امتلاك الشخص أهلية التصرف في الحق المتنازع بشأنه وفقا للقانون الذي يحكم أهليته والمنصوص عليه في المادة (4) من هذا القانون. د. إذا تعذر على أحد أطراف التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلانا صحيحا بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو نتيجة إخلال هيئة التحكيم بأسس التقاضي أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته. هـ. إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع. و. إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين أحد المحكمين على وجه مخالف لأحكام هذا القانون أو لإتفاق الأطراف. ز. إذا كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلانا أثر في الحكم أو صدر حكم التحكيم بعد انتهاء المدة المقررة له. ح. إذا كان حكم التحكيم قد فصل في مسائل لم يشملها إتفاق التحكيم أو جاوز حدود هذا الإتفاق، ومع ذلك إذا كان من الممكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له، فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها».

إثارته من أي من الخصوم ومن قبل المحكمة من تلقاء نفسها.⁽¹⁾

4. بناءً عليه، ترتب على ذلك القول بأنه طالما أن للخصم المحكوم عليه إثبات حالات البطلان أمام جهة نظر طلب المصادقة، وطالما أن الأخيرة ممنوعة من المصادقة على الحكم إلا إذا قررت عدم قيام أي من حالات البطلان، فبالنتيجة أمكن القول بأن لا تنفيذ. وذلك على الأقل في نطاق ما تقدم من نصوص. إلا بعد حسم دعوى البطلان، والتيقن من عدم وجود حالة من حالاته.

بكلمات أخرى، نظرا لما تضمنه النص من أنه لا مصادقة إلا بعد نفي قيام حالات البطلان، وطالما أنه لا تنفيذ إلا بعد المصادقة، فيصبح أمر حسم موضوع البطلان متطلباً سابقاً على التنفيذ.

سابعاً: واضح إذاً بأن وجود طلب للبطلان- على الأقل حال طُلب ذلك أمام جهة المصادقة على الحكم إن لم يكن في جميع الحالات على اعتبار أن المصادقة لن تكون إلا بعد التيقن من عدم وجود حالة من حالات البطلان- يشكل مانعاً من تنفيذ الحكم لا مجرد موقف له.

وذلك لأن طلب الإبطال هو في حقيقته مانع من المصادقة. فالمصادقة- والتي هي شرط للتنفيذ- تأتي وجوباً بعد حسم فكرة عدم وجود بطلان.

مثل هذا الأمر يجعل- متناقضاً- النص الذي يقول بأن طلب البطلان غير مؤثر على التنفيذ كأصل عام. وهو ما يستلزم تدخل المشرع للتعديل وتصحيح الوضع بما يزيل هذا التعارض.

وسيكون هنالك عودة بشيء من التعقيب على موقف القانون الإماراتي بعد تقييم موقف قانون الأونسيترال الذي استمد المشرع الإماراتي تنظيمه منه كأصل عام.

الفرع الثاني: تقييم موقف قانون الأونسيترال

تبين فيما تقدم بأن قانون الأونسيترال قرر بأن طلب إبطال حكم التحكيم يجيز للمحكمة التي تنتظر طلب التنفيذ أن تؤجل إصدار قرار التنفيذ، إذا رأت ذلك مناسباً، مع تمكين المحكمة من إلزام طالب الوقف بتقديم الضمان المناسب لضمان أية أضرار تلحق بطالب التنفيذ. وهذا موقف، وإن لم يكن مطابقاً حرفياً لموقف القانون الإماراتي إلا أنه،

(1) فالمادة 53/2 من (ق.ت.إ) مرة أخرى، كانت قد قررت أنه: «تحكم المحكمة ببطلان حكم التحكيم من تلقاء نفسها إذا وجدت أياً مما يأتي: أ. أن موضوع النزاع يعد من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها. ب. مخالفة حكم التحكيم للنظام العام والأداب العامة بالدولة».

قريب منه ويتفق معه إلى حد كبير وفقاً لما تقدم.

وكتقييم لموقف قانون الأونسيترال، يبدو من ظاهر الأمر - وهو الراجح - أن واضعيه تأثروا باتفاقية نيويورك لسنة 1958، لا سيما في النص المقرر هنا، حيث يظهر أنهم أخذوا الفكرة المقررة هنا بشكل متطابق مع ما أوردته تلك الاتفاقية في البند رقم (6) منها.⁽¹⁾

واتفاقية نيويورك هي إتفاقية خاصة بالإعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، فيما لو صدر حكم في بلد وأريد تنفيذه في بلد آخر.⁽²⁾ وما يهمنا قوله بشأن هذه الاتفاقية، أنها لم تشترط أن يكون حكم التحكيم قابلاً للتنفيذ في بلد صدره حتى يتم تنفيذه في بلد آخر، وإنما يكفي أن يصدر الحكم عن المحكم ملزماً للأطراف (أي مُنهياً أو حاسماً للنزاع ويتضمن إلزاماً لهم).⁽³⁾

(1) حول هذا التأثير، وللمزيد حول تأثيرات الاتفاقية على قواعد الأونسيترال، أنظر

Sorieul, Renaud, The Influence of the New York Convention on the UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration, DRI, 2, 2008. Referred to at lexisnexis.

(2) هذه الاتفاقية تعطي مزايا لحكم التحكيم كونها تسهل تنفيذ الأحكام في الخارج خاصة لكون عدد كبير من الدول الفاعلة أعضاء بها، بما في ذلك دولة الإمارات. أنظر

Drahozal, Christopher, Commercial Norms, Commercial Codes, and International Commercial Arbitration, Vanderbilt Journal of Transnational Law, 33, 2000, p. 95.

(3) بالنتيجة أصبح بالإمكان تنفيذ أحكام تحكيم لا تزال قابلة للإبطال في بلد صدرها، بل وأحياناً، في ظل هذه الاتفاقية، أُجِدت أحكام تم إبطالها في بلد صدرها ومع ذلك تم تنفيذها في بلد طلب الاعتراف بها. حول متى يكون الحكم ملزماً في ظل الاتفاقية، أنظر Lu, May, The New York Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: Analysis of seven defenses to oppose enforcement in the United States and England, Arizona Journal of International and Comparative Law, 23, 2006, p 760 وحول موضوع تنفيذ أحكام تحكيم باطلة في ظل الاتفاقية، أنظر مثلاً الملاحمة، فراس، تنفيذ حكم التحكيم الاجنبي الباطل وفقاً لنص المادة 5/1 هـ من إتفاقية نيويورك لعام 1958، مؤتمة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتمة، مج 25، ع 1، 2010، ص 17 و 18 وص 32 وما يليها. أيضاً الطراونة، مصلح تنفيذ حكم التحكيم الاجنبي الباطل وفقاً لإتفاقية نيويورك، «المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتمة، مج 1، ع 1، 2009، ص 118 وما يليها. وأيضاً حول حالات جواز رفض التنفيذ تحت هذه الاتفاقية، أنظر البلعاوي، سيف الدين، نظرات حول التنظيم الإتفاقي لأثار الأحكام الأجنبية في كل من إتفاقية جامعة الدول العربية الخاصة بتنفيذ الأحكام وإتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين، مجلة جامعة الأقصى، مج 5، ع 1: 2001، ص 171 وما يليها. وحول الأحكام الباطلة في بلد صدر الحكم وتنفيذها في بلد آخر، أنظر أيضاً

Gaillard, Emmanuel, "The Enforcement of Awards Set Aside in the Country of Origin", ICSID Review- referred to at <https://academic.oup.com/icsidreview/>

وليس هنا محل تقييم تلك الإتفاقية والتي تُعنى بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وإنما ما يهم البحث هنا هو القول بأن هذه الإتفاقية تجيز تنفيذ الحكم التحكيمي الذي لا يزال قابلاً للإبطال في بلد صدوره، فمثلاً، إذا قام المحكوم له بعد صدور حكم لمصلحته من محكم في دولة مصر مثلاً وتوجه بهذا الحكم- قبل أن يرفع المحكوم عليه دعوى يبطلانه هناك (في بلد صدور الحكم)- إلى دولة أخرى (في دولة الكويت مثلاً) لتنفيذه وقام بتقديم الحكم إلى محكمة بلد التنفيذ لغايات الأمر بتنفيذه بالنتيجة، وأثناء ذلك قام المحكوم عليه برفع دعوى لإبطال ذلك الحكم في بلد صدوره (أي أمام المحاكم المصرية في هذا المثال)، واستند المحكوم عليه إلى هذه الدعوى ليطلب وقف عملية التنفيذ أمام محكمة بلد التنفيذ (للمحكمة الكويتية مثلاً)، فهنا، خيار وقف التنفيذ من عدمه يعود لهذه الأخيرة، في ظل هذه الإتفاقية،⁽¹⁾ وذلك مع تمكين هذه المحكمة (أي محكمة بلد التنفيذ) من إلزام طالب الوقف بتقديم الضمان المناسب لضمان أية أضرار تلحق بطلب التنفيذ.

هذا النص بهذا الشكل، وفقاً لما تقدم بيانه، تم نقل فكرته بشكل متطابق من إتفاقية نيويورك إلى قانون الأونسيترال.⁽²⁾ وبمعرفة أن مصدر النص محل التقييم في قانون الأونسيترال هو إتفاقية نيويورك، تظهر وتبين فكرة مفادها بأن نص المادة 36 والمقرر في قانون الأونسيترال، يتعامل- وفقاً لظاهر حاله- مع محكمتين مختلفتين؛ (محكمة طلب التنفيذ) ومحكمة طلب تقرير البطلان، حيث جاء في الفقرة (2) من نص المادة 36 هذه بأنه إذا قُدم طلب لإبطال قرار التحكيم أو إيقافه إلى «المحكمة المشار إليها في الفقرة (1) (أ) (5) من هذه المادة»، فيجوز للمحكمة المقدم إليها الحكم لغايات تنفيذه، تأجيل قرارها بالتنفيذ، مع إمكانية الإلزام بالضمان المناسب وفقاً لما تقدم بيانه.⁽³⁾ وهذا- من جهة

[article-abstract/14/1/16/687872?redirectedFrom=PDF](https://www.researchgate.net/publication/341111111/article-abstract/14/1/16/687872?redirectedFrom=PDF) visited 8/3/2020.

- (1) وذلك تبعاً لمدى تقديرها ان الخصم سيفوز او سيخسر تلك الدعوى. أنظر Sampson, Brian, "Staying The Enforcement of Foreign Commercial Arbitral Awards: A Federal Practice Contravening the Purposes of the New York Convention", Brooklyn Journal of International Law, 26, 4, 2001, p. 1845 & 1846.
- (2) وهو ما جاء في المادة 6 من الإتفاقية وفقاً لما تقدم بيانه، حيث ورد النص فيها على أنه:
"If an application for the setting aside or suspension of the award has been made to a competent authority referred to in article V(1)(e), the authority before which the award is sought to be relied upon may, if it considers it proper, adjourn the decision on the enforcement of the award and may also, on the application of the party claiming enforcement of the award, order the other party to give suitable security".
- (3) مرة أخرى، نص المادة 36/2 من القانون- باللغة الانجليزية- جاء فيه:

المضمون- هو نفس النص الوارد في الاتفاقية وفقا لما تقدم.

وفي المقابل، جاء في المادة 36/1 من قانون الأونسيترال بأن المحكمة التي يُطلب إليها التنفيذ لا تملك رفض هذا التنفيذ إلا إذا أثبت أمامها قيام إحدى حالات أسباب البطلان المقررة فيها. والراجح هنا هو ان هذه المحكمة لن تصادق على الحكم ولن تأمر بتنفيذه إلا بعد أن تتيقن من عدم توافر إحدى أسباب البطلان التي أوردها ذلك النص، والتي تشكل في مجملها حالات أو أسباب للبطلان.⁽¹⁾

“If an application for setting aside or suspension of an award has been made to a court referred to in paragraph(1)(a)(v) of this article, the court where recognition or enforcement is sought may, if it considers it proper, adjourn its decision and may also, on the application of the party claiming recognition or enforcement of the award, order the other party to provide appropriate security”.

(1) وللغائدة- حيث تشرح متضمنات هذا النص غير جوهرية في سبيل التعامل مع الموضوع محل الدراسة حيث تم التنويه إلى احكام هذه المادة سابقا عند بيان الحالات والاسباب المتبعة لطلب تقرير البطلان سابقا في المبحث الأول من الدراسة، حيث تم الإشارة إلى فقرات هذا النص في الهامش آنذاك- جاء في النص الأصلي للمادة 36/1 من قانون الأونسيترال، والمأخوذة بدورها أيضاً من إتفاقية نيويورك- باللغة الانجليزية- أنه:

“Recognition or enforcement of an arbitral award, irrespective of the country in which it was made, may be refused only:(a) at the request of the party against whom it is invoked, if that party furnishes to the competent court where recognition or enforcement is sought proof that:(i) a party to the arbitration agreement referred to in article 7 was under some incapacity; or the said agreement is not valid under the law to which the parties have subjected it or, failing any indication thereon, under the law of the country where the award was made; or(ii) the party against whom the award is invoked was not given proper notice of the appointment of an arbitrator or of the arbitral proceedings or was otherwise unable to present his case; or(iii) the award deals with a dispute not contemplated by or not falling within the terms of the submission to arbitration, or it contains decisions on matters beyond the scope of the submission to arbitration, provided that, if the decisions on matters submitted to arbitration can be separated from those not so submitted, that part of the award which contains decisions on matters submitted to arbitration may be recognized and enforced; or(iv) the composition of the arbitral tribunal or the arbitral procedure was not in accordance with the agreement of the parties or, failing such agreement, was not in accordance with the law of the country where the arbitration took place; or(v) the award has not yet become binding on the parties or has been set aside or suspended by a court of the country in which, or under the law of which, that award was made; or(b) if the court

لذا، فإن السؤال يثور حول ما إذا كان النص الوارد في الفقرة 2 من المادة 36 غير متعلق، كونه إنمّا جاء من سياق مختلف تقوم فيه محكّمتين مختلفتين وفقاً لما تقدم (هما كل من محكمة بلد صدور الحكم وأيضاً محكمة بلد التنفيذ)؟⁽¹⁾ بمعنى، هل يصح القول بأن خيار وقف التنفيذ من عدمه والوارد في الفقرة 2 من المادة 36 إنمّا هو مقرر حال اختلفت المحكّمتين (محكمة بلد صدور الحكم) ومحكمة بلد تنفيذه؟ وأنه حال اتحدت المحكّمتين وقدم طلب التنفيذ إلى محكمة وقام الطرف الآخر بتقديم طلب الإبطال إلى نفس المحكمة فإن هذه الأخيرة لن تقوم بالتنفيذ إلا بعد حسم موضوع البطلان؟ سؤال يثور.

وكإجابة، يمكن القول بأن الراجح هو أن خيار وقف التنفيذ من عدمه والوارد في الفقرة 2 من المادة 36 من قانون الأونسيترال يسري حتى لو كانت المحكمة المقدم إليها التنفيذ هي نفسها المحكمة التي قُدم إليها طلب الإبطال. بجميع الأحوال، فإن إعادة صياغة ذلك القانون من قبل واضعيه - وذلك على الأقل في هذه الجزئية - هو أمر مرحب به.

وعودة إلى موقف المشرع الإماراتي الذي نجد بأنه قد يكون قد انتبه إلى أن الفقرة 2 من المادة 36 تفرض وجود محكّمتين مختلفتين؛ أحدهما تتعامل مع طلب البطلان والأخرى تتعامل مع طلب التنفيذ.

فقرر - تبعاً لذلك - عقد الإختصاص في هاتين المسألتين إلى جهتين مختلفتين؛ هما كل من محكمة الاستئناف لنظر طلب تقرير البطلان ويقابلها رئيس تلك المحكمة أو من ينتدبه من بين قضاتها لنظر طلب المصادقة وتقرير التنفيذ غير أنه وقع في اللبس المتقدم بيانه عند التعامل مع التنظيم الذي جاء فيه.

وبالنتيجة، فإن تدخله لتصويب الوضع وإعادة تنظيم المسألة بشكل يزيل التناقض الحاصل هو أمر مرحب به ولا شك في أنه يرقى عالياً بالعدالة التي سيق التنظيم محل التقييم منذ البدء لتحقيقها.

finds that:(i) the subject-matter of the dispute is not capable of settlement by arbitration under the law of this State; or(ii) the recognition or enforcement of the award would be contrary to the public policy of this State”.

(1) من المفيد التنويه بأن إتفاقية نيويورك تتيح أيضاً إبطال الحكم أمام محكمة البلد التي طبق قانونها على التحكيم. أنظر المادة 5/1 هـ من الإتفاقية باللغة الانجليزية أنظرها في:

<https://www.uncitral.org/pdf/english/texts/arbitration/NY-conv/New-York-Convention-E.pdf>.

خاتمة:

تعاملت الدراسة مع موضوع طلب إبطال حكم التحكيم والأثر المترتب عليه، في تنظيم كل من القانونين الإماراتي الإتحادي رقم 6 لسنة 2018 والأونسيترال للتحكيم. وقد بيّنت الدراسة المقصود بالحكم التحكيمي وبطلب إبطاله، والذي ظهر بأنه الوسيلة الوحيدة التي يملك الطرف الراغب باستبعاد قيمة وحجية حكم التحكيم اللجوء إليها. وقد تم التعرض أيضاً لموقف القانونيين محل الدراسة من الأثر الذي يترتب على تقديم طلب لإبطال الحكم التحكيمي على تنفيذ هذا الحكم، مع تقييم موقف كل منهما.

نتائج الدراسة: الدراسة انتهت إلى عدة نتائج؛ أهمها:

1. أن المشرع الإماراتي كان قد نظم عملية التحكيم كوسيلة لفض النزاعات بقانون جديد تم سنه في العام 2018، متأثراً في الأحكام التي أوردها في هذا القانون، بما قرره قانون الأونسيترال للتحكيم من قواعد وأحكام.
2. أن المشرع الإماراتي قرر بأن حكم التحكيم لا يقبل التنفيذ. كأصل عام. إلا بعد أن يصادق عليه رئيس محكمة الاستئناف (هو أو من يندبه الأخير لهذه الغاية). وقرر كذلك بأن طلب إبطال الحكم- والذي يكون وفقاً لأسباب محددة- إنما يتم عبر دعوى مبتدأة ترفع أمام محكمة الاستئناف أو عبر طلب فرعي في ظل طلب المصادقة.
3. وُجد أيضاً بأن المشرع الإماراتي كان قد أورد نصاً صريحاً يقضي بأن تقديم طلب لإبطال حكم التحكيم غير موقف، كأصل عام، لتنفيذ ذلك الحكم، وذلك ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك، مع إمكانية قيام المحكمة باشتراط الضمانات اللازمة على طالب الوقف بناء على طلب طالب التنفيذ. وُجد كذلك بأن قانون الأونسيترال تبنى حكماً قريباً من حكم القانون الإماراتي في هذا الخصوص.
4. وفي مقابل هذا الحكم الصريح، وجدت الدراسة بأن المشرع الإماراتي قرر، في التنظيم ذاته، بأن جهة المصادقة على الحكم لا ينبغي لها أن تقرر المصادقة على الحكم، والتي تشكل الخطوة الأولى نحو تنفيذ ذلك الحكم، إلا بعد أن تثبت من عدم وجود أي من حالات تقرير البطلان. كما وُجد بأن المشرع قرر بأن جهة المصادقة على الحكم لغايات تنفيذه تختلف عن جهة تقديم طلب الإبطال. والراجح، وفقاً لما تبنته الدراسة، بأن المشرع الإماراتي كان قد تأثر في ذلك بما قرره الفقرة 2 من المادة 36 من قانون الأونسيترال للتحكيم والتي تفترض وجود محكمتين مختلفتين، متأثرة (أي المادة 36 من قانون الأونسيترال) في ذلك

بدورها بنصوص إتفاقية نيويورك لتنفيذ احكام التحكيم. والمحكمتان؛ هما كل من المحكمة التي تتعامل مع طلب الإبطال، و المحكمة التي تتعامل مع طلب التنفيذ. لذا، فكأن المشرع الإماراتي لم يتصور تلاقي الطرفين معا (طلب تقرير البطلان وطلب المصادقة والتنفيذ).

5. بناءً عليه، انتهت الدراسة- من خلال وضع النصوص القانونية المنظمة لكل من القانون الأم (الأونسيترال) ونصوص القانون الإماراتي معا موضع التحليل والتقييم إلى وجود لبس أو تناقض في التنظيم المقرر لهذا الموضوع.

توصيات الدراسة:

يمكن، تبعاً لما تقدم، القول بأن الدراسة، انتهت إلى؛

أولاً- توصية رئيسية مفادها ضرورة قيام المشرع الإماراتي بإعادة النظر في التنظيم المقرر للموضوع محل البحث وذلك للوصول إلى قدر أكبر من الوضوح والدقة، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة التي وضع التنظيم محل البحث لتحقيقها. وبشكل أكثر دقة يمكن القول بأن المشرع مطالب بالإلتفات إلى التنظيم القائم؛ إما من خلال التقرير صراحة بأن طلب إبطال حكم التحكيم مانع من تنفيذ الحكم إلى حين تقرير المحكمة بعدم وجود أي بطلان، وإما من خلال تعديل النصوص ليقدر، دون إيراد أي نص مخالف أو مثير لللبس، بأن طلب إبطال حكم التحكيم غير مانع ولا موقوف لتنفيذ الحكم، ما لم تقرر المحكمة خلافه، مع وضع تنظيم واضح- وإجراء التعديلات اللازمة بما- يكفل تحقيق هذا الطرح.

ثانياً- أيضاً، تقدم الدراسة توصية مماثلة لواضعي قانون الأونسيترال تتمثل في الترحيب بقيامهم بإعادة صياغة الافكار الواردة فيه بما يزيل الإشكالات التي بينتها الدراسة. والله ولي التوفيق،،،

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أحماد، آيت (2017). الطعن بالبطلان في الحكم التحكيمي في ضوء القانون المغربي. مجلة القضاء التجاري، 9.
- الإدريسي، عبدالسلام (2018). دعوى بطلان حكم التحكيم التجاري الدولي المصدر. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، 14.
- بني مقداد، محمد علي (2013). تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي: دراسة مقارنة. إريد للبحوث والدراسات، 17(1).
- بوكنين، أحمدناه (2013). آثار الطعن بالبطلان في حكم التحكيم التجاري على ضوء التشريع المغربي والمقارن. مجلة المنبر القانوني، 2013(5).
- بولعلف، عبداللطيف (2011). سلطة محكمة الاستئناف عند النظر في الطعن بالبطلان ضد الحكم التحكيمي. المجلة المغربية للوساطة والتحكيم، 2011(5).
- البياتي، علي طاهر (2006). التحكيم التجاري البحري. دار الثقافة.
- التحيوي، محمود السيد (1999). التحكيم في المواد المدنية والتجارية وجوازه في منازعات العقود الإدارية. دار المطبوعات الجامعية.
- التحيوي، محمود السيد (2002). انواع التحكيم وتمييزه عن الصلح والوكالة والخبرة. دار المطبوعات الجامعية.
- الجعفي، إبراهيم رضوان (2009). بطلان حكم المحكم. دار الثقافة.
- حداد، حفيظة (د.ت). الطعن بالبطلان على أحكام التحكيم الصادرة في المنازعات الخاصة الدولية. دار الفكر الجامعي.
- حسب الله، محمد رحيم (2019). الطعن ببطلان حكم التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة. مجلة الفقه والقانون، 2019(81).
<https://doi.org/10.21608/dram.2019.183051>
- حسن، خالد احمد (2010). بطلان حكم التحكيم. دار النهضة.
- حنش، عبدالله زيد (2012). دعوى بطلان حكم التحكيم. المجلة القضائية وزارة العدل، 2.
- الدرادكة، رامي (2019). تنفيذ أحكام التحكيم الوطنية في منازعات العقود الإدارية وفقا لقانون التحكيم الأردني رقم 31 لسنة 2001: دراسة مقارنة. دراسات- علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 46(1).
<https://doi.org/10.35516/0272-046-001-033>
- الراوي (2015). مظفر تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية: دراسة في ضوء أحكام التشريعين الأردني والجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 21.
- الرفاعي، اشرف (2003). اتفاق التحكيم والمشكلات العملية والقانونية في العلاقات الخاصة الدولية. دار الفكر الجامعي.
- سامي، فوزي (2008). التحكيم التجاري الدولي. دار الثقافة.
- شحاته، محمد (2010). التحكيم في الفقه والقانون المقارن.
- الطباخ، شريف (2008). التحكيم الاختياري والاجباري. دار الفكر والقانون.
- الطراونة (2009). مصلح تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الباطل وفقا لإتفاقية نيويورك. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة، 17(1).
- عبد النواب، احمد (2009). اتفاق التحكيم والدفع المتعلقة به. دار الجامعة الجديدة.
- عبدالمنعم، حمدي (1992). شرح نظام أوامر الأداء لاستيفاء الديون الثابتة في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي رقم 11 لسنة 1992.
- عبيدات، رضوان وحزبون، جورج (2006). النظام القانوني لدعوى البطلان لحكم التحكيم وفق أحكام القانون الأردني والمقارن. دراسات علوم الشريعة والقانون، 2(33).

- العدوان، وضاح سعود (2017). بطلان حكم التحكيم في ضوء أحكام قانون التحكيم الأردني. دراسات علوم الشريعة والقانون، 4(44).
10.35516/0272-044-004-021/org.doi//:https
- عمر، نبيل إسماعيل (2004). التحكيم في المواد المدنية والتجارية الوطنية والدولية. دار الجامعة للنشر.
العنزي، ممدوح (2006). بطلان القرار التحكيمي الدولي. منشورات الحلبي الحقوقية.
ميروك، عاشور (2010). التحكيم. دار الفكر والقانون.
- محمود، سيد أحمد (2016). بطلان حكم التحكيم بين القانونين المصري والإماراتي. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 2016(58).
2016.173323.jelc/10.21608/org.doi//:https
- الملاحمة، فراس (2010). تنفيذ حكم التحكيم الاجنبي الباطل وفقا لنص المادة 5/1هـ من إتفاقية نيويورك لعام 1958. مؤتمة
للبحوث والدراسات، 25(1).
- هيكل، على أبو عطية (2016). بطلان حكم التحكيم لاستبعاد القانون الموضوعي المتفق على تطبيقه. مجلة كلية الحقوق للبحوث
القانونية والاقتصادية، 2.
- والي، فتحي (2001/2002). الوسيط في قانون القضاء المدني. مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.
أبو الوفاء، احمد (د.ت). التحكيم الاختياري والاجباري (ط5). منشأة المعارف.
أبو الوفاء، احمد (د.ت). المرافعات المدنية والتجارية (ط15). منشأة المعارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bergsten, E. (2003). *National legislation: implementation of the uncitral model law on international commercial arbitration into national legislation*. Arbit., 10.
- Bermann, G. (2014). Recognition and enforcement of foreign arbitral awards: The application of the New York convention by national courts. https://www.iacl2014congress.com/fileadmin/user_upload/k_iacl2014congress/General_reports/Bermann_-_General_Report_Recognition__Enforcement_of_Foreign_Awards_July_2_2014__2_.pdf visited 10/3/2020.
- Gaillard, E. (2020). The enforcement of awards set aside in the country of origin. <https://academic.oup.com/icsidreview/article-abstract/14/1/16/687872?redirectedFrom=PDF> visited 8/3/2020. <https://doi.org/10.1093/icsidreview/14.1.16>
- Herrmann, G. (1998). The UNCITRAL arbitration law: a good model of a model law export. *The Uniform Law Review*. 3(3), 1998, referred to at lexisnexis. <https://doi.org/10.1093/ulr/3.2-3.483>
- Lu, M. (2006). The New York convention on the recognition and enforcement of foreign arbitral awards: Analysis of seven defenses to oppose enforcement in the United States and England, *Arizona Journal of International and Comparative Law*, 23, 2006.
- Sampson, B. (2001). Staying the enforcement of foreign commercial arbitral awards: A federal practice contravening the purposes of the New York convention. *Brooklyn Journal of International Law*, 26(4).
- Strong, S. (2009). Research In International Commercial Arbitration: special skills.

- Special sources, Am. Rev. Int'l. Arb. 20.
- Sorieul, R. (2008). The influence of the New York convention on the UNCITRAL model law on international commercial arbitration. *DRI*, 2, 2008. Referred to at lexisnexis.
- Slate, W. (2004). UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law): Its workings in international arbitration and a new model conciliation law. *Cardozo J. Conflict Resol.*, 6.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- 'aḥammādun 'āyt (2017). ilṭa'inna bi-al-butlāni fī alḥukmi al-ttaḥkīmiyyi fī ḍaw'i alqānūni almaghribiyyi majallatu alqaḍā'i al-ttijāriyyi 9.
- al-'idrysy 'abdīlssalāmi (2018). da'wā baṭalāni ḥukma al-ttaḥkīmi al-ttijāriyyi al-ddawliyyi almuṣaddiri almajallatu almaghribiyyatu lil-'ānzīmati alqānūniyyati wa-al-ssāsiyyati 14.
- buniya miqdādun muḥammada 'allī (2013). tanfīdha ḥukmi al-ttaḥkīmi al'ajnabiyyi dirāsatu muqāranatin 'irbd lil-buḥwṭhi wa-al-ddirāsāti 17(1.(
- biwaknayni 'aḥamidnāhu (2013). 'āthāra al-tṭa'ni bi-al-butlāni fi'āa ḥukma al-ttaḥkīmi al-tjārā 'alā ḍaw'i al-ttashrī'i al-mghrbā wa-al-muqārana majallatu alminbari alqānūniyyi 2013(5.(
- bwl'lf 'abdāllāṭīfa (2011). sulṭata maḥkamati alistī'ināfi 'inda al-nnazarī fī al-tṭa'ni bi-al-butlāni ḍidda alḥukmi al-ttaḥkīmiyyi almajallatu almaghribiyyatu lil-wasāṭati wa-al-ttaḥkīmi 2011(5.(
- albayātiyyu 'uliya ṭāhiru (2006). al-ttaḥkīma al-ttijāriyya albaḥriyya dāru al-tthaqāfati ilṭaḥayūi maḥmūda al-ssayyidi (1999). al-ttaḥkīma fī almawāddi almadaniyyati wa-al-ttijāriyyati wajawāzihi fī munāza'āti al'uqūdi al'idāriyyati dāru almaṭbū'āti aljāmi'iyyati
- ilṭaḥayūi maḥmūda al-ssayyidi (2002). anwā' al-ttaḥkīma watamyyzahu 'ani al-ṣṣulḥi wa-al-wikālāti wa-al-khabarati dāru almaṭbū'āti aljāmi'iyyati
- al-jghbyr 'ibrāhīm riḍwāna (2009). baṭalāni ḥukma almuḥkami dāru al-tthaqāfati ḥaddādun ḥafīzata d t ilṭa'inna bi-al-butlāni 'alā 'aḥkāmi al-ttaḥkīmi al-ṣṣādirati fī almunāza'āti alkhāṣṣata al-ddawliyyata dāru alfikri aljāmi'iyyi
- ḥasbu al-lhi muḥammada raḥīma (2019). ilṭa'inna bibutlāni ḥukmi al-ttaḥkīmi al-tjārā al-dwlā dirāsatu muqāranatin majallatu alfiqhi wa-al-qānūni 2019(81). <https://doi.org/10.21608/dram.2019.183051>
- ḥusnun khālida iḥmad (2010). baṭalāni ḥukma al-ttaḥkīmi dāru al-nnahḍati
- ḥanashun 'abdāllaha zaydi (2012). da'wā baṭalāni ḥukma al-ttaḥkīmi almajallatu alqaḍā'iyyatu wizārata al'adli 2.

- al-drādkh rāmī 2019). tanfīdha 'aḥkāmi al-ttaḥkīmi alwaṭaniyyati fiā'āa munāza'āti al'uqūdi al'idāriyyati waffaqā liqānūni al-ttaḥkīmi al-'ārdnā raqma 31 lasinatan 2001: dirāsatu muqāranatin dirāsāt- 'ulūmi al-sshari'ati wa-al-qānūni aljāmi'ata al'urduniyyata 46(1). <https://doi.org/10.35516/0272-046-001-033>
- al-rā'ī 2015). muẓaffara tanfīdhi qarārāti al-ttaḥkīmi al'ajnabiyyati dirāsatu fiā'āa ḍaw'a 'aḥkāmi al-ttashri'ayni al-'ārdnā wa-al-jazā'iriyya majallatu alḥuqwuqi wa-al-'ulūmi al'insāniyyati 21.
- al-ruffā'iyyu ushruf 2003). ittifāqa al-ttaḥkīmi wa-al-mushakkalāti al'amaliyyati wa-al-qānūniyyati fi al'alā'āqāti alkhāṣṣata al-ddawliyyata dāru alfikri aljāmi'iyyi sāmmyyun fawzay 2008). al-ttaḥkīma al-ttijāriyya al-ddawliyya dāru al-tthaqāfati shuḥḥātuhu muḥammada 2010). al-ttaḥkīma fi alfiqhi wa-al-qānūni almuqārani al-ttabbākhū sharīfa 2008). al-ttaḥkīma alikhṭiāriyya wa-al-ājibāry dāru alfikri wa-al-qānūni
- al-ttarāwinatu 2009). muṣalliḥa tanfīdhi ḥukmi al-ttaḥkīmi al'ajnabiyyi albāṭili waffaqā l'itfāqyh niyui'urkan almajallatu al'urduniyyatu fi alqānūni wa-al-'ulūmi al-ssāsiyyati jāmi'ata mu'utatu 1(1.(
- 'abdu al-ttawwābi iḥmad 2009). ittifāqa al-ttaḥkīmi wa-al-ddafū'i almuta'alliqati bihi dāru aljāmi'ati aljadīdati
- 'abdālmun'imun ḥamday 1992). sharāḥa nizāmu 'awāmiri al'adā'i listyfa'i al-dduyūni al-tthābitati fi qānūni al-ajrā'āt almadaniyyata al-'imārāty raqma 11 lasinatan 1992.
- 'ubaydātun riḍwānan waḥizbūna jūrja 2006). al-nnizāma alqānūniyya lida'wā albaṭalāni liḥukmi al-ttaḥkīmi wafuq 'aḥkāma alqānūni al'urduniyyi wa-al-muqārani dirāsātu 'ulūmi al-sshari'ati wa-al-qānūni 2(33.(
- al'aduwwāni waḍāḥin su'ūdi 2017). baṭalāni ḥukma al-ttaḥkīmi fi ḍaw'i 'aḥkāmi qānūni al-ttaḥkīmi al'urduniyyi dirāsātu 'ulūmi al-sshari'ati wa-al-qānūni 4(44). <https://doi.org/10.35516/0272-044-004-021>
- 'umarun nabīla 'ismā'yl 2004). al-ttaḥkīma fi almawāddi almadaniyyati wa-al-ttijāriyyati alwaṭaniyyati wa-al-ddawliyyati dāru aljāmi'ati lil-nnashri
- al'anaziyyu mamdūḥa 2006). baṭalāni alqarāra al-ttaḥkīmiyya al-ddawliyya manshūrātu alḥalbiyyi alḥuqūqiyyati
- mabrūkun 'āshūra 2010). al-ttaḥkīma dāru alfikri wa-al-qānūni
- maḥmūdun sayyidun 'aḥamida 2016). baṭalāni ḥukma al-ttaḥkīmi bayna alqānūnayni almiṣriyya wa-al-'imārāty majallatu al'ulūmi alqānūniyyati wa-al-iqtisādiyyati 2016(58). <https://doi.org/10.21608/jelc.2016.173323>
- al mulāḥimatu farāsin 2010). tanfīdha ḥukmi al-ttaḥkīmi al-ajnby albāṭila waffaqā

linaṣṣi almāddati 5 / 1 / h min 'itfāqyh niyuī'ūrkan li'āmi 1958. mu'utatu lil-buḥwṭhi wa-al-ddirāsāti 25(1.(
haykalun 'alā 'abū 'aṭiyyati 2016). baṭalāni ḥukma al-ttaḥkīmi listib'ādi alqānūni al-mwḍw'ā almuttafaqa 'alā taṭbīqihī majallatu kulliyyati alḥuqwuqi lil-buḥwṭhi alqānūniyyati wa-al-iqtisādiyyati 2.
wa-al-ī fathay 2001 / 2002). alwasīta fī qānūni alqaḍā'i almadaniyyi miṭba'atu jāmi'ati alqāhirati wa-al-kitābi aljāmi'iyyi
'abū alwafā iḥmad d t al-ttaḥkīma alikhtīariyya wa-al-ājibāry ṭ munshāata alma'ārifi
'abū alwafā iḥmad d t almurāfa'āti almadaniyyati wa-al-ttijāriyyati ṭ munshāata alma'ārifi

Request for the invalidation of the arbitral award and its effect on its implementation: An analytical study under the UAE and UNCITRAL Arbitration Laws

Baker Abdel Fattah Fahed Alsarhan⁽¹⁾

Abstract:

The study dealt with an important issue, namely the effect of the parties' application made to set aside an arbitration award that was issued by the arbitral tribunal on the enforcement and implementation of that award. This study is conducted in light of both the rules stated in the newly enacted Emirati law of arbitration, which is the Arbitration Federal Law No. 6 of 2018, and those stated in the UNCITRAL Model Law on Arbitration, from which the rules of the UAE Law on Arbitration were derived. Clarifications and analyses of the position of each of these two laws were made. The study finds that the Emirati legislator needs to readdress this issue to remove confusions and contradictions in order to reach a high level of justice. It also recommends that additional clarifications need to be made to the rules of the UNCITRAL law regarding the concerned question.

Keywords: Arbitration award; setting aside of an award; execution; the UAE law; the UNCITRAL Law.

(1) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – United Arab Emirates)
balsarhan@sharjah.ac.ae